

[العلاقة السببية بين عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان خلال الفترة (1990- 2016م)]

[إعداد: د. يوسف الحاج هارون يوسف]
[أستاذ مساعد قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية - جامعة الجنيينة - السودان]

المستخلص:

تناولت الدراسة العلاقة السببية بين عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان خلال الفترة (1990- 2016م)، وتكمن أهمية الدراسة في تحليل العلاقة السببية وقياس الأثر الكمي بين عجز الموازنة والدين الخارجي، وتمثلت مشكلة الدراسة في اختبار العلاقة بين عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان، افترضت الدراسة وجود علاقة سببية وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي واستخدمت أسلوب الاقتصاد القياسي لتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام برنامج (E-views)، توصلت الدراسة بأنه توجد علاقة سببية تتجه من الدين الخارجي إلى عجز الموازنة وتوجد علاقة طردية وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وتوصي الدراسة بان الديون الخارجية يجب أن توجه في مجال المشروعات الإنتاجية حتى تساهم في تخفيض عجز الموازنة.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة، الدين الخارجي، العلاقة السببية.

[The Causality Relationship Between the Budget Deficit and the External Debt in Sudan During the Period (1990 - 2016)]

[Dr. Yousif ELhaj Haroun Yousif]

[Assistant Professor, Department of Economics - Faculty of Economics and Social Studies - University of El Geneina - Sudan]

Abstract:

The study examined the causal relationship between the budget deficit and external debt in the Sudan during the period 1990 - 2016. The importance of the study is to analyze the causal relationship and measure the quantitative effect between the budget deficit and the external debt. The study problem was the test of the relation between the budget deficit and external debt in Sudan. The existence of a causal relationship and a long-term equilibrium relationship between the variables of the study. The study used the descriptive analytical method and the statistical method. The econometric method was used to analyze the data and test hypotheses using the e-views program. From the external debt to the budget deficit and there is a positive relationship and long-term balance between the variables of the study, and recommends that the study external debt should be directed in the field of productive projects to contribute to reduce the budget deficit.

Keywords: Budget deficit, External debt, Causal relationship.

المقدمة:

يعتبر عجز الموازنة والدين الخارجي من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر كثيراً على مجريات الأمور الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي، ويعتبر الدين الخارجي احد المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء لتسببه في كثير من الانحرافات التي تعيق عملية النمو الاقتصادي، وذلك للأعباء التي يخلفها الدين من فوائد وجزاء المترتبة على عدم سداده وعدم توجيهه لتمويل المشروعات الإنتاجية، مسبباً عجزاً في الموازنة العامة.

والسودان كغيره من الدول النامية يعاني من تراكمات الديون الخارجية منذ منتصف السبعينات التي فاقت مستوى الاستدامة وفق المعايير والمؤشرات الدولية لاستدامة الدين مما اثر كثيراً على الأوضاع الاقتصادية، ولضرورة معرفة العلاقة بين عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان جاءت هذه الدراسة متضمنة الفترة من (1990-2016) والتي شهدت العديد من التطورات الاقتصادية والتي تستدعي تسليط الضوء عليها.

مشكلة الدراسة:

تناولت الكثير من الدراسات العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ولكن العلاقة بين عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان يوجد بها قصور محتاجة إلى مزيد من البحث والدراسة لمعرفة اتجاه العلاقة وحجم الأثر بينهما، لذا نبعت مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي، هل توجد علاقة سببية بين عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان خلال الفترة (1990-2016)؟ وهل توجد علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات؟ وما هو حجم الأثر الكمي لهذه العلاقة؟.

فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة سببية بين عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان خلال فترة الدراسة.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان خلال فترة الدراسة.
3. توجد علاقة توازنية طويلة الأجل وعلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة في السودان خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تحليل العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة وقياس الأثر الكمي بينهما بالتطبيق على نماذج السببية لجرانجر ونماذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية، كما تأتي أهمية الدراسة من سد النقص في المكتبات في مجالات العلاقات السببية ونماذج الانحدار الذاتي، ومساعدة الباحثين والمهتمين في معرفة تطبيق النماذج الحديثة، كما تساعد هذه الدراسة متخذي القرار من المؤسسات بالتنبؤ بقيم متغيرات الدراسة ورسم السياسات واتخاذ القرارات.

أهداف الدراسة:

1. دراسة التطورات الاقتصادية لعجز الموازنة والدين الخارجي في السودان خلال فترة الدراسة.
2. تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان.
3. قياس الأثر الكمي الذي تسببه العلاقة بين متغيرات الدراسة.
4. اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض تطور كل من عجز الموازنة والدين الخارجي، والمنهج الإحصائي الذي يتضمن الأسلوب القياسي لتقدير العلاقة بين عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان من خلال نموذج قياسي لاختبار طبيعة واتجاه العلاقة بينهما باستخدام اختبار جرانجر للسببية وتحديد حجم الأثر الكمي خلال الفترة (1990-2016م).

مصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات من المصادر الثانوية المتمثلة في المراجع والكتب والدراسات السابقة والتقارير الشهرية والإحصاءات السنوية من وزارة المالية وبنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: 1990-2016م.

- الحدود المكانية: السودان.

هيكل الدراسة:

تماشياً مع أهداف الدراسة تم تقسيمها إلى مقدمة وثلاثة محاور، يتناول المحور الأول الإطار النظري والذي يتناول عجز الموازنة والدين الخارجي والعلاقة بينهما، ويستعرض المحور الثاني تطور عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان، والمحور الثالث يوضح التحليل القياسي بين عجز الموازنة والتضخم في السودان خلال الفترة من (1990-2016) إضافة للخاتمة وتتضمن النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

1. الفاضل مكي (2016م)، تتناول هذه الدراسة بالتحليل تطور أداء القطاع الخارجي والذي تحصره في ميزان المدفوعات وسعر الصرف والدين الخارجي في السودان، محاولة الربط بينه وأداء الاقتصاد خلال فترة الدراسة واهم العوامل المؤثرة على أداء القطاع الخارجي، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج إذ بلغ متوسط نسبة الدين إلى إجمالي الدين الخارجي خلال فترة الدراسة نحو 45% مما يعني أن جزء كبير من هذه الديون عبارة عن فوائد مما يؤكد الشروط القاسية التي تم التعاقد بها لاسترداد معظم هذه الديون إضافة إلى الاستخدام غير الرشيد لأصل الدين، كما توصي الدراسة بالعمل على استغلال القروض الأجنبية في مشاريع ذات جدوى اقتصادية تركز على

سلع الصادر وتساهم في سداد الدين الخارجي واستدامته بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستفادة من المبادرات الدولية والإقليمية في إعفاء الديون الخارجية للسودان.

2. عمار محجوب ذكي (2002م)، تناول هذه الدراسة الدين الخارجي في الدول العربية بالإضافة إلى السودان كحالة خاصة، وتهدف الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين الدين العام الخارجي وبعض المؤشرات الاقتصادية، وأهم الفرضيات اختبار العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والدين العام الخارجي، أهم نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة والدين العام الخارجي في السودان خلال فترة الدراسة، أهم التوصيات تخفيض العجز المتنامي في الموازنة وتقليل الاقتراض وإعادة النظر في استخدامات الدين.

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة في استخدام منهجية التكامل المشترك، بينما اختلفت في استخدام منهجية جرانجر للسببية، بالإضافة إلى تحديد الفجوات الزمنية وقياس اثر التوازن في الأجل الطويل والقصير باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة، ونموذج تصحيح الخطأ، كما أن الدراسة شملت سلسلة زمنية طويلة غطت تطورات عجز الموازنة والدين الخارجي.

الإطار النظري للدراسة:

عجز الموازنة:

يحدث عجز الموازنة العامة عندما يتجاوز الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات على الإيرادات الحكومية. مفهوم عجز الموازنة:

هو انعكاس لعدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات، بمعنى زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة في الدولة. بمعنى آخر هو قصور الإيرادات العامة المقدره للدولة عن سداد النفقات المقدره فهو عبارة عن رصيد موازى سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها (رمزي زكي، 2000م).

أنواع العجز في الموازنة العامة: لعجز الموازنة العامة للدولة عدة أنواع نذكر منها ما يلي:

1. العجز الجاري: يعبر العجز الجاري عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، أي هو الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية، ويهدف هذا المقياس إلى التعرف إلى احتياجات القطاع الحكومي من الموارد التي يجب تمويلها بالاقتراض.

2. العجز الشامل: هو عبارة عن توسيع مفهوم العجز العام وذلك بإدخال جميع الكيانات الحكومية والمؤسسات والهيئات والمشروعات المملوكة للدولة بعين الاعتبار.

3. العجز الأساسي: يستند هذا العجز على استبعاد الفوائد المستحقة على الديون، فهذه الفوائد هي نتيجة لعجز سابق وليس نتيجة لنشاط المالي الحالي، ويهدف هذا المقياس لمعرفة مدى التحسن أو التدهور الذي مرت على المديونية الحكومية نتيجة لسياسة الميزانية الجارية، ولكن يؤخذ عليه استبعاده لعنصر هام من عناصر العجز في الدول النامية وهو الفوائد المستحقة على الديون الخارجية.

4. العجز التشغيلي: هو العجز الذي يحاول أن يقيس العجز في ظروف التضخم.

5. العجز الهيكلي: يظهر العجز الهيكلي نتيجة عيب في الهيكل الاقتصادي بسبب ظروف غير مواتية تحيط بهذا الاقتصاد، وهو يظهر في شكل عجوزات مالية ضخمة متتالية لا تعالجها الحلول التي تتبناها الدولة لإقامة التوازن وهذا النوع أكثر خطورة لعمق جذوره في مالية الدولة (منال عبد الله، 2000م).

تطور مفهوم عجز الموازنة في المدارس الاقتصادية:

المدرسة الكلاسيكية: اعتبرت المدرسة الكلاسيكية مبدأ توازن الموازنة السنوي الكلي هدفاً يجب تحقيقه في جميع الظروف أي تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة، إما الاقتراض فهو مرفوض إلا في الحالات الاستثنائية.

المدرسة الكينزية: ويرى كينز أنه ليس من الضروري توازن الموازنة العامة سنوياً ولكن المهم توازنها خلال الدورة الاقتصادية (8 - 10 سنوات)، وانطلاقاً من هذه النظرية قدم وليم بيفرج نظرية حول العجز المقصود، والتي تقول بأنه يمكن للدولة أن تحدث عجزاً مقصوداً في الموازنة العامة لتحقيق بعض الأهداف كالتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج مع خفض ذلك عندما يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظيف الكامل.

المدرسة النقدية: مع بداية الثمانينات من القرن العشرين، ازدادت حدة الصراع الفكري بين الاقتصاديين حول السياسات الواجب إتباعها لتمويل العجز وعلاجه، وظهرت النظرية النقدية الحديثة على يد الاقتصادي فريد مان وتقوم على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وترى أن السبب الرئيسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة من خلال سياستها المالية في النشاط الاقتصادي والذي سبب أزمة كساد وتدهور في النمو الاقتصادي مصحوباً بالتضخم. (إيمان غسان شحور، 2013م).

أسباب العجز في الموازنة العامة ويشمل الآتي:

1. إتباع بعض الدول سياسة التمويل بالعجز كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية عن طريق الائتمان وزيادة الإصدارات النقدية.
2. الإنفاق الحكومي الضخم وخاصة في المجالات العسكرية إضافة إلى بعض السلع.
3. تدهور القوة الشرائية للنقود.
4. الزيادات فيما يخص الرواتب والأجور.
5. زيادة خدمة (فوائد) الديون العامة.
6. زيادة الإنفاق الحكومي بشكل عام (مباني، سيارات، مكاتب).

أثار عجز الموازنة العامة:

أولاً. أثر التمويل بالتضخم: إن الآثار الناتجة عن التمويل بالتضخم تحدث عندما تلجأ الدولة إلى تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي وذلك يؤدي إلى زيادة العرض النقدي وعلى هذا الأساس توجد علاقة واضحة بين زيادة عجز الموازنة العامة وزيادة العرض النقدي، لأن تمويل عجز الموازنة بواسطة إصدار النقود يؤدي إلى زيادة الأسعار وارتفاع التضخم يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي ولكن بدون زيادة مماثلة في الإيرادات، وهذا ينجم عنه عجز في الموازنة وتمويله بإصدار جديد مما يؤدي إلى زيادة أكبر في الأسعار، وعليه فأن تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي يؤدي إلى النمو الكبير في العرض النقدي على نحو يزيد من الفجوة التضخمية.

ثانياً. اثر القروض الخارجية: عندما تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج تنخفض أسعار الفائدة المحلية، ومما يؤدي إلى عجز في حساب رأس المال نظراً لتدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلد، حيث أسعار الفائدة مرتفعة. ولأن المتغيرات الاقتصادية الكلية متبادلة التأثير تجاه بعضها البعض، يمكن القول بأن التغيرات الثلاث السابقة تنعكس على تدهور سعر الصرف من جهة أخرى كما يلي:

1. انخفاض قيمة العملة نتيجة انخفاض قوتها الشرائية بتأثير كمية النقود الزائدة.

2. انخفاض احتياطات البلد من العملات الأجنبية نتيجة تسرب النقد الأجنبي إلى خارج البلد في ظل تزايد الواردات.

3. انخفاض أسعار الفائدة يترتب عنه ارتفاع الطلب على العملة المحلية لإتمام المعاملات وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية لغرض المضاربة، إما عن اثر القروض الخارجية في مشكلة عجزاً لموازنة وعلاقتها بعجز ميزان المدفوعات.

وتوضيح العلاقة التي تنشأ في عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات، ينبغي التفريق بين مشتريات الحكومة من السلع والخدمات المنتجة محلياً وبين إنفاق الحكومة على السلع والخدمات الأجنبية، لأن السلع والخدمات التي تنتج في الخارج فإن الدولة تقوم بشرائها بعملة أجنبية لأن عملتها غير قابلة للتحويل. نفترض أن لدينا عجز في الموازنة العامة للدولة وهذا العجز يمكن تمويله من خلال مصادر محلية أو من خلال مصادر خارجية، نستنتج ما يلي:

1. إن العجز الذي يحدث في الموازنة العامة للدولة والناتج عن تخلف الحصيلة الضريبية المستمرة وزيادة الإنفاق العام يمكن تسويته من خلال موارد محلية مثل زيادة الإصدار النقدي، أو زيادة حصيلة الضرائب.

2. إما العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن عدم كفاية العملات الأجنبية، فإن تسوية هذا العجز لا بد وأن تتم من خلال الحصول على أموال خارجية (إما استثمارات أو قروض أو إعانات).

طرق علاج عجز الموازنة:

توجد رؤيتان يمكن للدولة أن تتبعها لمواجهة العجز حسب الحالة الاقتصادية للبلاد وهما:

1. المنهج الانكماشى: يقوم هذا المنهج على رؤية صندوق النقد الدولي التي استمدتها من الأفكار النيوكلاسيكية التي ترى أن اختلال التوازن الداخلي (عجز الموازنة) والخارجي (عجز ميزان المدفوعات) التي تعانيه الدول النامية إنما يرجع في النهاية لوجود فائض طلب في الاقتصاد يفوق المقدرة الحقيقية للعرض الكلي، وبهذا فإن استعادة التوازن الاقتصادي تتطلب القضاء على هذا الفائض من خلال حزمة جاهزة من السياسات المالية وتشمل خفض الإنفاق العام الجاري والاستثماري وإضافة لزيادة الموارد المالية للدولة.

2. المنهج التوسعي: يقوم هذا المنهج على رؤية منظور التنمية المستقلة، حيث يرى مؤيدو هذا المنهج أن تحقيق التنمية الوطنية بالاعتماد على الذات يتطلب إعطاء الدول النامية دوراً هاماً في تحقيق التنمية دون استبعاد القطاع الخاص المنتج وإعادة توجيه هيكل الإنتاج ومسار التصنيع في اتجاه إشباع الحاجات الأساسية من خلال الاعتماد على الذات وتحرير الاقتصاد من التبعية والسيطرة. (حسن الحاج، 2007م).

الدين الخارجي:

تلعب القروض الأجنبية والمنح دوراً مقدراً في تحريك جمود اقتصاديات الدول النامية وغالباً ما تلجأ الدول للاستدانة الخارجية من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية لأسباب مختلفة منها دعم مشاريع البنيات التحتية وتوسيع الطاقات الإنتاجية ومعالجة مشاكل الحساب الجاري.

مفهوم الدين الخارجي:

يعرف الدين العام الخارجي بأنه تلك القروض التي تحصل عليها الدول من الأفراد والمؤسسات والحكومات الأجنبية أو من المؤسسات الدولية والإقليمية الخارجية. وأيضاً هي تلك القروض التي تحصل عليها الدول من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج.

نشأة المديونية الخارجية:

بدأت مشكلة المديونية الخارجية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أي خلال الفترة التي كانت فيها الرأسمالية العالمية في المنافسة الحرة كانت العلاقات القائمة بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول الأقل تقدماً تتخذ شكل مبادلات سلعية متعددة وتتميز بقدر كبير من حرية التجارة وبخضوع هذه المعاملات للتسوية طبقاً لقاعدة الذهب كانت البلاد الأقل تقدماً تصدر للخارج المنتجات الزراعية كالمواد الغذائية والمواد الخام وتستورد في مقابلها منتجات صناعية استهلاكية من الدول الرأسمالية. إن ظاهرة اقتراض الدول الأقل تقدماً من العالم الخارجي كانت موجودة خلال فترة الرأسمالية حيث قامت بعض الدول بإعطاء قروض مختلفة وبشروط مجحفة للغاية لحكومات الدول التي كانت ترتبط معها بعلاقات اقتصادية واسعة وذلك لتمويل بعض مشروعات ولعلاج بعض مشاكلها الداخلية.

أنواع القروض:

1. قروض محدودة الأجل وقروض غير محدودة الأجل: القروض محدودة الأجل هي القروض التي تتعهد الدولة برد أصل والفائدة في ميعاد معين مستقبلاً إما تلك التي لا تتعهد فيها الحكومة بتحديد موعد السداد فتسمى قروض غير محدودة الأجل.

2. قروض مجدولة وقروض غير مجدولة: القروض المجدولة هي قروض طويلة الأجل أما القروض غير المجدولة فهي الديون التي يتم سدادها خلال نفس العام الذي حصلت فيه الدولة على القرض.

3. قروض اختيارية وقروض إجبارية: القروض الاختيارية هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة طواعية وبدون أي إكراه من المقرضين الاختيارية وهي القروض التي تصدرها الحكومة في صورة سندات أو اذونات للخزانة العامة وتترك للمؤسسات والأفراد حرية الاكتتاب. أما القروض الإجبارية فهي تلك القروض التي تستخدم فيها الدولة مالها من سلطة إجبار المقرضين من أفراد ومؤسسات خاصة على إقراض الدولة قد تلجأ الدولة إلى الاقتراض جبراً من بعض المؤسسات كصندوق المعاشات كما تلزم مؤسسات الأعمال بتخصيص نسبة من فوائدها لشراء سندات حكومية (عبد الوهاب موسى 2012).

أسباب الاقتراض:

ترتب على الأوضاع والظروف الاقتصادية التي مرت بها معظم الدول النامية حاجاتها المتزايدة إلى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية بالذات ومشروعات البنية الأساسية وكذلك تمويل وارداتها من السلع والخدمات إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي ومن ذلك الاقتراض الخارجي بسبب عدم كفاية مواردها المحلية.

الأسباب التي أدت إلى تطور إجمالي حجم الديون الخارجية في الدول النامية:

1. عدم استقرار وتدهور موارد النقد الأجنبي لهذه الدول بسبب تقلب حصيلة وركود صادراتها من المواد الأولية.
2. زيادة مبالغ النقد الأجنبي لخدمة أعباء هذه الديون ولجوء الدول النامية للحصول على هذه المبالغ عن طريق المصارف التجارية.

ومما زاد مشكلة الديون الخارجية تعقيداً عند قيام عدد كبير من الدول النامية بالاقتراض لزيادة الاستهلاك والاستثمار في مشروعات مشكوك في جدواها الاقتصادية.

آثار الديون الخارجية:

منذ أن اتجهت الدول النامية إلى التنمية كهدف أساسي من أهداف سياستها الاقتصادية أحست بالحاجة إلى توفير رؤوس الأموال بجانب عناصر الإنتاج الأخرى كما واجه كثيراً منها عجزاً في مواردها الذاتية عن تدبير رؤوس الأموال اللازمة للتنمية سواء بسبب ما تعانيه الدول من نقص في الموارد أو بسبب إحصام رؤوس الأموال من الإقبال على الاستثمار كما تمكن القروض الدول من استيراد ما تحتاج إليه من مدخلات إنتاج.

الآثار الاقتصادية للقروض:

1. استخدام حصيلة القروض الأجنبية في استيراد سلع استهلاكية يعاني السوق المحلي من نقص في عرضها ويترتب على ذلك زيادة المعروض من السلع وبالتالي مع ارتفاع أسعارها.
2. استخدام حصيلة القروض الأجنبية في استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية فإن ذلك يؤدي إلى سرعة تكوين رؤوس الأموال وزيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة معدلات التوظيف الكامل ورفع مستوى الدخل القومي.

أثار الديون على التنمية الاقتصادية:

تفاقم مشكلة الديون الخارجية في الدول النامية قد أدى إلى إيجاد عثرات حقيقية أمام عملية التنمية وذلك للأسباب الآتية:

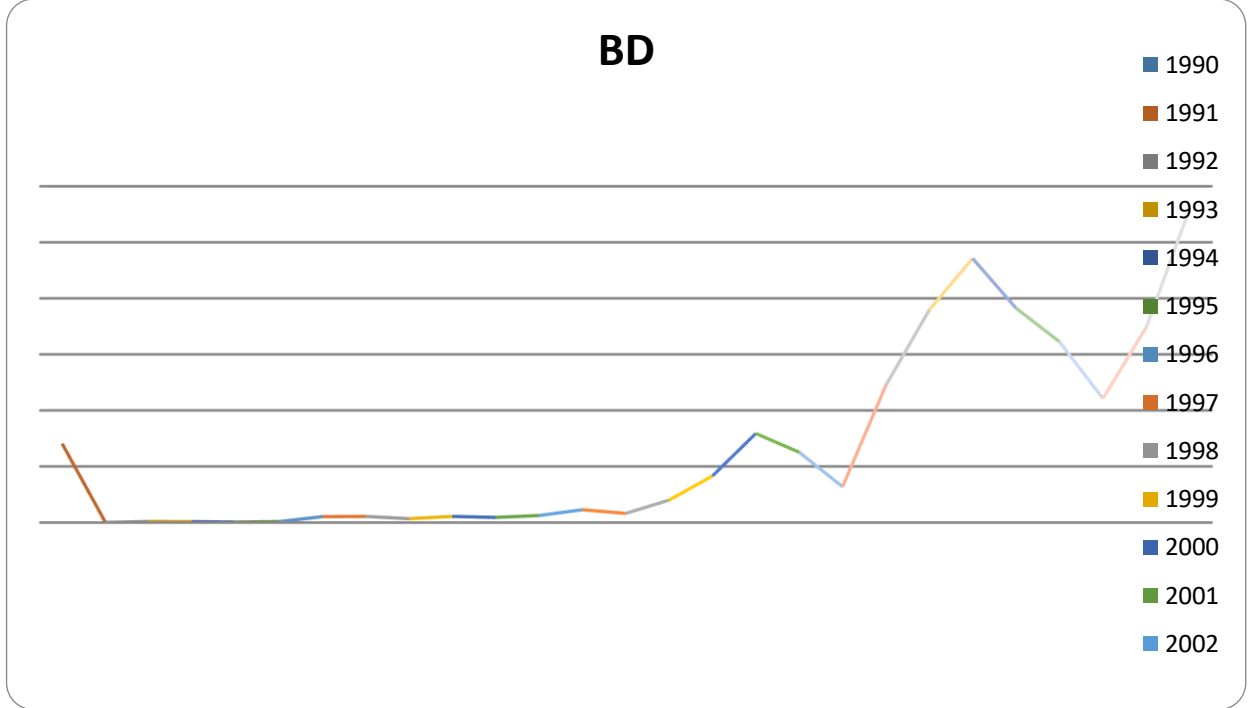
1. اثر تزايد أعباء خدمة الديون.
2. تزايد أعباء خدمة الديون وأثرها في إضعاف القدرة على الاستيراد.
3. اثر تزايد أعباء الديون على معدل الادخار المحلي.
4. تزايد العجز في ميزان المدفوعات.

العلاقة بين عجز الموازنة والدين الخارجي:

ينشأ الدين الخارجي من تراكم عجز الموازنة العامة للدولة فمع زيادة العجز يرتفع الدين وبالتالي سيتم توجيه جزء اكبر من موارد الدولة لدفع فوائد وأقساط الدين بدلاً من الصرف على المشروعات الإنتاجية والتنموية كما أن ارتفاع الدين العام يزيد من مخاوف المستثمرين من قدرة الدولة مستقبلاً على دفع خدمة هذه الديون ويؤدي إلى تراجع الثقة، تفترض النظرية الاقتصادية أن العجز في الموازنة العامة قد يوجه إلى خدمة الدين العام والخارجي وذلك من خلال خدمة هذا الدين وتسديد أقساطه وفوائده شريطة أن لا يكون تمويل العجز عن طريق زيادة المديونية الخارجية إما إذا كان العجز ممولاً من الاقتراض فإن ذلك يؤدي إلى زيادة المديونية ولا سيما في الدول النامية التي تفتقر إلى الموارد بسبب احتياجاتها فتلجأ إلى الاقتراض لتمويل إنفاقها العام.

تطورات عجز الموازنة والدين الخارجي في السودان خلال الفترة 1990-2016م

شكل رقم (1) توضح تطورات عجز الموازنة في السودان خلال الفترة (1990-2016م).

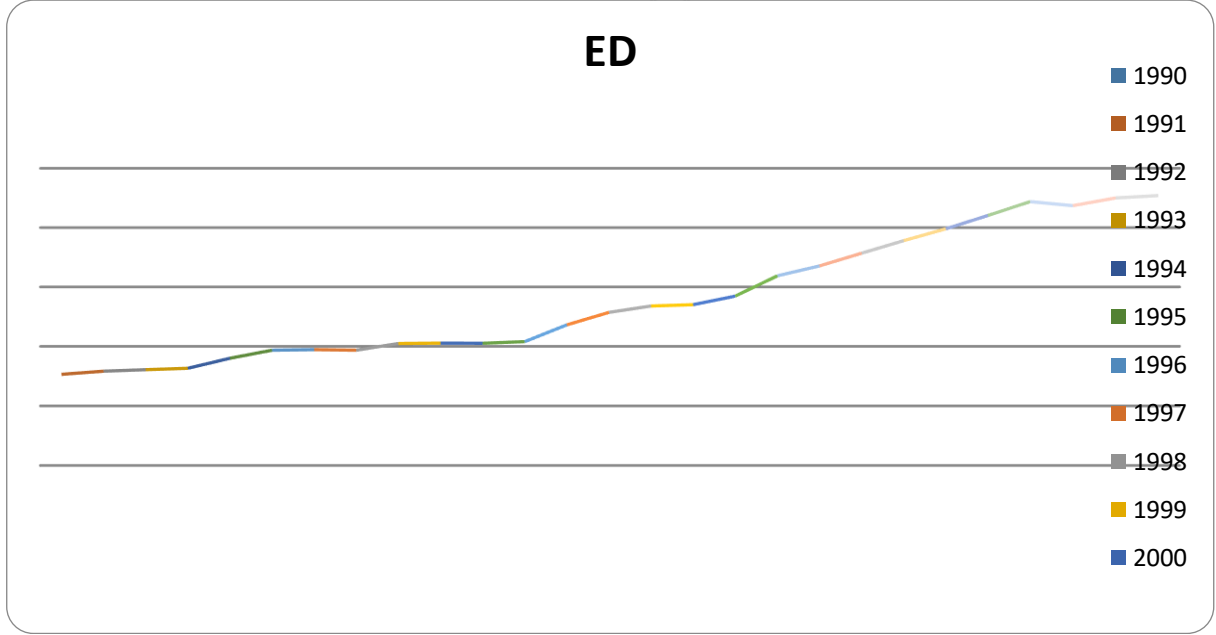


المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

شكل رقم (1) يمثل تطورات عجز الموازنة في السودان خلال الفترة (1990-2016)، وقد اتضح من خلال الاتجاه العام أن عجز الموازنة في السودان في حالة زيادة مستمرة بالرغم من الارتفاع والانخفاض أحياناً. ظل الاتجاه العام لعجز الموازنة والدين الخارجي في السودان في حالة زيادة بالرغم من التذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً منذ بداية فترة الدراسة، حيث سجل الدين الخارجي في بداية التسعينيات إلى 16 مليار دولار في عام 1992م بينما كان في عام 1990م 15 مليار دولار، وأيضاً ارتفع عجز الموازنة إلى 33.7 مليون جنيه في عام 1992م بينما كان في عام 1991م 2.2 مليون جنيه، وظل الدين الخارجي في حالة زيادة مستمرة نسبة إلى الزيادة في أعباء الدين المتمثلة في الفوائد والجزاءات، فسجل الدين الخارجي في الفترة (1996-2000) على التوالي (19.35، 19.45، 20.483، 20.546، 20.521) مليار دولار، بينما سجل عجز الموازنة خلال تلك الأعوام (210، 218، 138، 218) مليون جنيه على التوالي، وظهر من خلال البيانات الارتفاع في عجز الموازنة وصاحبه ارتفاع في الدين الخارجي.

وفي السنوات الأولى من إنتاج البترول ظل عجز الموازنة متذبذباً بين الانخفاض والارتفاع والدين الخارجي مواصلاً في الارتفاع وذلك لعدم توجيه خدمة الدين إلى المشاريع الإنتاجية وخاصة القطاع الزراعي، فظل اعتماد الموازنة على البترول مما ساهم في تفاقم العجز نسبة إلى الزيادة في الإنفاق العام، حيث ارتفع عجز الموازنة في عام 2005م إلى 1663 مليون جنيه بينما كان في عام 2000م إلى 182 مليون جنيه، بينما ارتفع الدين الخارجي في عام 2005م إلى 27 مليار دولار بينما كان في عام 2000م إلى 20.52 مليار دولار، ونسبة إلى ظهور الأزمة المالية العالمية في عام 2008م وأثارها على اقتصاديات الدول النامية وخاصة السودان حيث ارتفع عجز الموازنة في بداية الأزمة فسجل خلال السنوات (2008، 2009، 2010)، (127.707، 4895.5، 75860) على التوالي،

بينما سجل الدين الخارجي خلال تلك السنوات (33.542، 35.687، 37.800)، وبعد انفصال جنوب السودان في عام 2011م وخروج صادر النفط من الموازنة سجل عجز الموازنة ارتفاعاً ملحوظاً بلغ 9426.01 مليون جنيه، وسجل أعلى قيم في نهاية الدراسة عام 2016م حيث بلغ 11243.9 مليون جنيه بينما كان في عام 2015م 6976.4، بينما سجل الدين الخارجي في نهاية فترة الدراسة إلى 45.4 مليار دولار. شكل رقم (2) توضح تطورات الدين الخارجي في السودان خلال الفترة (1990-2016م)



المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

الشكل أعلاه عبارة عن تطورات الدين الخارجي في السودان خلال الفترة من (1990-2016) وظل هذا الدين الخارجي في حالة ارتفاع مستمر نسبة إلى الفوائد الموضوعة في التعاقد والجزاءات المفروضة وعدم توجيه خدمة الدين إلى المشاريع الإنتاجية كل ذلك أدى إلى التزايد المستمر في إجمالي الدين حتى وصل في نهاية الدراسة إلى 45 مليار دولار.

الإطار التطبيقي للدراسة:

توصيف النموذج:

توصيف النموذج أو تعيين النموذج هو تعريف متغيرات النموذج وصياغة العلاقات الاقتصادية في صورته رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام الطرق الإحصائية.

أول وأهم خطوات البحث القياسي عند دراسة أي ظاهرة اقتصادية هي توصيف النموذج، ويعني التوصيف التعبير عن النظرية الاقتصادية بأسلوب رياضي في صورة معادلة ويشتمل التوصيف على الخطوات التالية: (طارق الرشيد وآخرون، 2012م).

أولاً. تحديد المتغيرات:

عجز الموازنة $\equiv \beta d$

الدين الخارجي $\equiv ED$

ثانياً. مرحلة تحديد الشكل الرياضي:

$$BD = \alpha + \beta ED + \mu \quad (1)$$

$$ED = \alpha_2 + \beta_2 \beta D + \mu_2 \quad (2)$$

ثالثاً. تحديد قيم وإشارات المعالم وفق النظرية الاقتصادية:

معادلة عجز الموازنة والدين الخارجي:

α = يتوقع أن تكون إشارة الثابت في معادلة عجز الموازنة موجبة وذلك حسب النظرية الاقتصادية.

β = يتوقع أن تكون إشارة معلمة الدين الخارجي موجبة وذلك لطردية العلاقة بين عجز الموازنة والدين الخارجي وذلك حسب النظرية.

المعادلة الثانية: لمعرفة اتجاه العلاقة السببية من الدين الخارجي إلى عجز الموازنة، يتوقع أن تكون إشارات المعالم في المعادلة الثانية على النحو التالي:

α_2 = يتوقع أن تكون إشارة الثابت في معادلة الدين الخارجي موجبة وذلك حسب منطوق النظرية الاقتصادية.

β_2 = يتوقع أن تكون إشارة معلمة عجز الموازنة في معادلة الدين موجبة وذلك حسب منطوق النظرية الاقتصادية.

في معادلة عجز الموازنة إشارة الدين الخارجي موجبة وفق النظرية الاقتصادية أي كلما زاد الدين الخارجي زاد عجز الموازنة العلاقة طردية وإشارة عجز الموازنة في السنة السابقة الإشارة موجبة العلاقة طردية زيادة عجز الموازنة في السنة السابقة يزيد العجز في السنة الحالية.

رابعاً. اختبارات سكون السلسلة:

تعتبر عملية الفحص أولى خطوات تحليل البيانات وخاصة إذا كانت بيانات سلسلة زمنية وقد أوضحت العديد من الدراسات أن أغلب السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستوياتها أي أنها تحتوي على جذر الوحدة ويؤدي وجود جذر الوحدة إلى انحدار زائف ومشاكل في التحليل لذا لابد من إجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية أو ما يسمى سكون السلسلة (STOCK and Waston 1989). يمكن توضيح اختبارات السكون من خلال اختبار (ديكي فولر).

جدول رقم (1) توضح نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر)

المتغير	الاستقرار	القيمة المحسوبة عند 5%	القيمة الجدولية عند مستوى 5%
عجز الموازنة	الفرق الأول	-4.283713	-2.998064
الدين الخارجي	الفرق الأول	-3.501837	-2.986225

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج E-views 9

ويوضح جدول رقم (1) والملاحق رقم (2) و(3) نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة والتي تشمل عجز الموازنة (BD) والدين الخارجي (ED) ويتضح من الجدول أن السلاسل الزمنية لمتغير عجز الموازنة والدين الخارجي غير ساكنة في مستوياتها حيث أن جميع القيم المقدرة لقيم (T) باستخدام اختبار (ADF) اقل من القيم الجدولية مما يعني أنها غير معنوية إحصائياً، وعليه فإنه تم قبول فرضية عدم القائللة بعدم سكون متغيري عجز الموازنة والدين الخارجي في المستوى. إلا انه عند احتساب الفروق الأولى للمتغيرين تبين أنها تصبح معنوية مما يعني إمكانية رفض فرضية عدم المتمثلة في عدم سكون المتغيرين في المستوى واحتوائهما على جذر الوحدة واستقرارهما في الفرق الأول.

التكامل المشترك:

عند استخدام سلاسل زمنية غير ساكنة في تقدير معادلة الانحدار فإن الانحدار يكون زائفاً، إلا أن ذلك لا يتحقق إذا كانت السلاسل الزمنية لها خاصية التكامل المشترك ويعرف التكامل المشترك بين سلسلتين زمنيتين بأن التقلبات في إحدى هاتين السلسلتين يؤدي إلى إلغاء التقلبات في السلسلة الأخرى، بمعنى انه إذا تم اختبارهما كمجموعة نجد أن هنالك علاقة خطية بينهما يمكن أن تكون ساكنة ومستقرة، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية موضوع الدراسة لها علاقة توازنية في الأجل الطويل على الرغم من اختلالها في الأجل القصير (طارق الرشيد وآخرون، مرجع سبق ذكره، 2012م).

عند استخدام سلسلة زمنية غير ساكنة في تقدير الانحدار يكون زائفاً إلا إذا كانت السلاسل الزمنية لها خاصية التكامل المشترك.

جدول رقم (2) يوضح نتائج اختبار جوهانسون - جويلز - للتكامل المشترك

المتغيرات	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	قيمة إحصائية LR	التحليل
عجز الموازنة	15.49471	16.00225	*None
الدين العام الخارجي	3.841466	0.392999	At most

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة باستخدام E-views 9.

ومن خلال جدول رقم (2) وملحق رقم (4) وبتطبيق اختبار التكامل المشترك بين عجز الموازنة والدين الخارجي كما هو موضح في جدول رقم (2) حيث تشير النتائج في ظل الأثر (trace) والقيمة العظمى (maximal) عند مستوى 5% إلى رفض فرضية العدم والذي يعني بعدم وجود أي متجهة تكامل مشترك واحد، حيث أن القيم المحسوبة لنسبة الإمكانية LR تساوي (16.00225) تزيد عن القيمة الحرجة (15.49471) مما يعني قبول الفرض البديل بوجود متجه واحدة للتكامل المشترك بين المتغيرات مما يعني أن النتائج التي سيتحصل عليها سوف تكون جيدة وغير متحيزة، ويعني ذلك أن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار القصيرة وطويلة المدى بين عجز الموازنة والدين الخارجي.

نموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك ووجود اتجاه واحد للتكامل تأتي الخطوة التالية والمتمثلة بتصميم نموذج متجه الانحدار الذاتي.

جدول رقم (3) يوضح نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates		
Error correction	D(BD)	D(ED)
	-0.821582	-0.000176
	(0.20244)	(0.00020)
	[-4.05837]	[-0.87438]

المصدر: إعداد الباحث باستخدام 9 E-views.

بالنظر إلى النتائج في الجدول رقم (3) وملحق رقم (5) تبين أن قيمة معامل التكيف أي المعلمة المقدرة لحد التصحيح في معادلة عجز الموازنة سالبة إذ بلغت (-0.821582) وهذا يعني أن حد تصحيح الخطأ يساعد في تفسير التغيرات في الدين الخارجي، كما أن سرعة تصحيح الخطأ في معادلة الدين الخارجي كانت معنوية إذ بلغت (0.00020) فهذا يعني وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد.

الفجوات الزمنية:

لا بد من تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني اللازمة بحيث تتضمن التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ وذلك لحساسية نتائج الاختبارات لعدد فترات التباطؤ ولقد أشارت نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ كما هو موضح في جدول رقم (4).

جدول رقم (4) يوضح نتائج اختبار الفجوات الزمنية

المتغير	الفجوة	FPE	AIC	SC
عجز الموازنة والدين الخارجي	0	2.59e+08	25.04670	25.14421
	1	2846075.	20.53488	20.82741
	2	2138402.*	20.24039*	20.72794*

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام 9 E-views.

- FPE Final prediction error
- SC Schwarz criterion
- AIC Akaik information criterion

ويتضح من جدول رقم (4) وملحق رقم (6) أن الفجوة الزمنية المناسبة لمتغير عجز الموازنة والدين الخارجي هي الفجوة الثانية حيث هي اقل قيمة لمقياس (AIC) وتساوي (20.24039) واقل قيمة لخطأ التوقع النهائي.

العلاقة السببية بين عجز الموازنة والدين الخارجي:

جدول رقم (5) يوضح نتائج اختبار جرانجر للسببية

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
ED does not Granger Cause BD	25	9.91671	0.0010
BD does not Granger Cause ED		0.54400	0.5888

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام E-views 9.

نتائج اختبار السببية: تشير نتائج التقدير للعلاقة السببية في الأجل القصير في جدول رقم (5) وملحق رقم (7) إلى أن إحصائية F بلغت (9.91671) باحتمال قدره (0.0010) فإننا نقبل فرضية أن التغير في الدين الخارجي يسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات في عجز الموازنة، أما بالنسبة لنتيجة اختبار فرضية وجود علاقة سببية تتجه من عجز الموازنة إلى الدين الخارجي فتشير نتائج التقدير إلى أن التغير في عجز الموازنة لا يسبب تغيرات في الدين الخارجي حيث أن إحصائية F بلغت (0.54400) باحتمال (0.5888)، لذا فإننا لا نقبل فرضية أن التغير في عجز الموازنة يسبب تغيرات في الدين الخارجي، أي انه توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الدين الخارجي إلى عجز الموازنة.

الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة:

اختبارات الحدود: من خلال بيانات الاختبار في الملحق رقم (9) والذي يبين اختبار الحدود والتي بينت قيمة إحصائية (F) تساوي (8.211484) وهي اكبر من قيمة الحد (B1) عند مستوى معنوية 5%، وبما أن فرضية العدم تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل لا تفسر المتغير التابع، إذن نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل بأن هنالك علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر إلى المتغير التابع.

نموذج تصحيح الخطأ: من خلال اختبار نموذج تصحيح الخطأ في معادلة نموذج (ARDL) ملحق رقم (8)، فإن حد تصحيح الخطأ إشارته سالبة ومعنوية، أي أن الشرط الكافي واللازم متحققين، وأن 67% من خطأ الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن (سنة) من اجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل.

معادلة الأجل الطويل: من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة ملحق رقم (8)، اتضح أن معلمة المتغير الدين الخارجي موجبة ومعنوية أي أن العلاقة طردية بين عجز الموازنة والدين الخارجي.

اختبار مشاكل القياس:

مشكلة الارتباط الذاتي: من خلال اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء (LM) في ملحق رقم (10) نجد أن إحصائية (F) غير معنوية وهذا يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء.

مشكلة اختلاف التباين: من خلال اختبار (Breusch pagan godfry) لاختبار تباين للأخطاء ملحق رقم (11) وبما أن إحصائية (f) غير معنوية فأنه لا توجد مشكلة اختلاف تباين.

نتائج الدراسة:

1. بينت نتائج اختبارات الاستقرار باستخدام اختبار جذر الوحدة أن المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في المستوى، إلا أنها مستقرة في الفروق الأولى ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الإشكال البيانية الموضحة في الملاحق.
2. دلت اختبارات نموذج تصحيح الخطأ على أن معامل حد تصحيح الخطأ يحمل إشارة سالبة حيث أن الانحراف الفعلي لعجز الموازنة عن التوازن يصحح كل سنة 82%.
3. توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الدين الخارجي إلى عجز الموازنة.
4. اتضح من خلال نتائج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة أن الدين الخارجي يؤثر على عجز الموازنة في الأجلين الطويل والقصير ومن خلال اختبار الحدود اتضح بأن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
5. كما اتضح من خلال النتائج انه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء وان تباين الخطأ متجانس وان المقدرات ثابتة عبر الزمن.

التوصيات:

1. توصي الدراسة بأن الديون الخارجية توجه إلى تشجيع الإنتاج المحلي للمساهمة في تخفيض عجز الموازنة.
2. كما توصي الدراسة بخلق اتفاقيات مع الدول المدينة للوصول إلى حلول لإعفاء الديون الخارجية.
3. توصي الدراسة بالعمل على استلام الديون الخارجية في شكل مدخلات إنتاج حتى تساهم في المزيد من الناتج المحلي.

قائمة المراجع:

- الفاضل مكي (2016)، تطور أداء القطاع الخارجي في السودان خلال الفترة (1992-2015)، بنك السودان المركزي، مجلة المصري، العدد 82.
- عبد الوهاب عثمان شيخ موسى (2012)، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان وتصور الرؤية المستقبلية، الجزء الثاني، السودان دن، نوفمبر 2012م.
- عمار محجوب ذكي (2002م)، علاقة الدين العام الخارجي ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- إيمان غسان شحرور (2013م)، عجز الموازنة العامة في سورية وأثاره الاقتصادية، بحوث اقتصادية عربية، سوريا، العدد 63 - 64.
- حسن الحاج (2007م)، عجز الموازنة المشكلات والحلول، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- طارق محمد الرشيد وسامية حسن محمود (2012)، دور الفجوات الزمنية في تحديد العلاقة السببية بين عرض النقود وسعر الصرف، دراسة نشرت في مجلة الاقتصاد، جامعة أم درمان الإسلامية، العدد 12، السودان.
- منال عبد الله (2011م) العجز في الموازنة العامة وأثرها، جامعة عدن، كلية الاقتصاد، اليمن.
- رمزي زكي (2000) انفجار العجز، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق.